

السيادة الغذائية للجزائر: السياسات والمتطلبات

Algeria's Food Sovereignty: Policies and Requirements

سعاد شليغم

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، (الجزائر)

scheligh@hotmail.fr

ملخص:

لقد ظهر مصطلح السيادة الغذائية منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين وهو يدعو ويدعم ضرورة الاعتماد على القدرات الذاتية والمحلية لإنتاج الغذاء بما يراعي البعد الثقافي والبيئي للدولة. تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعاني من التبعية الغذائية إذ لا تزال فاتورة الاستيراد تمتص جزءا كبيرا من مداخيلها من العملة الصعبة، فمسألة تحقيق السيادة الغذائية أصبحت أكثر من ذي قبل ضرورة في ظل التحديات الكبيرة التي تواجه الجزائر لاسيما المناخية منها. نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحليل المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي والسيادة الغذائية والبحث في مختلف الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية لتكريس هذه السيادة. فيبدو أن هناك إرادة سياسية لبعث الإنتاج الوطني وحمايته وهذا ما يظهره تحليل مختلف السياسات التي تبنتها الدولة والإجراءات التي اتخذتها في الفترة الأخيرة في المجالين الفلاحي والتجارة الخارجية. إن تحقيق السيادة الغذائية للجزائر يتطلب تبني استراتيجية بعيدة المدى يساهم في وضعها جميع الفواعل الاقتصادية من جهة وضرورة توعية المجتمع بأهمية ترشيد الاستهلاك.

الكلمات مفتاحية: الأمن الغذائي؛ السيادة الغذائية؛ التبعية؛ الاكتفاء الذاتي؛ سياسة فلاحية.

Abstract:

The term food sovereignty has emerged since the mid-nineties of the twentieth century, and it calls and supports the need to rely on self-contained and local capacities to produce food taking into account the cultural and environmental dimension of the state.

Algeria is among the countries that suffer from food dependence, as the import bill still absorbs a large part of its hard currency income, as the issue of achieving food sovereignty has become more necessary than before in light of the great challenges facing Algeria, especially the climatic ones.

Through this study, we seek to analyze the concepts related to food security and food sovereignty and to research the various efforts made by the state to enshrine this sovereignty. It seems that there is a political will to revive and protect national production, as shown by the analysis of the various policies adopted by the State and the measures it has taken in the recent period in the fields of agriculture and foreign trade. Achieving Algeria's food sovereignty requires the adoption of a long-term strategy that contributes to all economic factors on the one hand, and the need to educate society about the importance of rationalizing consumption.

Keywords: Food security; Food sovereignty; dependency; self-sufficiency; agricultural policy.

1. مقدمة:

تكشف الأزمات دائما عن الاختلالات المتعددة الأبعاد التي تعاني منها الدول خاصة تلك السائرة في طريق النمو، فمنذ الأزمة الاقتصادية العالمية لـ 2008 وما نتج عنها من ارتفاع في أسعار المواد الغذائية بدأ يظهر القلق بشأن قدرة الدول المستوردة للغذاء على تأمين احتياجات شعوبها، وازدادت الأوضاع سوءا مع الأزمة الصحية الناتجة عن تفشي وباء كوفيد19 من جهة والحرب الأوكرانية الروسية من جهة أخرى، إذ تشير التقارير الدولية إلى الارتفاع الكبير لعدد الأفراد الذين يعانون من الجوع على المستوى العالمي والذي بلغ 828 مليون في 2021.

فمسألة تحقيق الأمن الغذائي بدأت تثير الكثير من الشكوك في ظل هذه الظروف وهذا ما جعل الأصوات تتعالى لتكريس السيادة الغذائية، هذا المصطلح الذي ظهر منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين والذي يدعو ويدعم الاعتماد على القدرات الذاتية والمحلية لإنتاج الغذاء بما يراعي البعد الثقافي والبيئي للدولة.

منذ استقلالها، سعت الجزائر إلى تحقيق الأمن الغذائي من خلال تبنيها لسياسات وبرامج لتطوير القطاع الفلاحي والنهوض بقدرات الإنتاجية، ورغم مختلف الجهود التي اتخذت والأموال التي خصصت إلا أن مسألة تمويل السوق المحلية من المواد الغذائية بقيت رهينة الأسواق العالمية وظلت تمتص جزءا كبيرا من مداخيل الدولة من العملة الصعبة، ولأنها تدرك تماما التحديات والرهانات المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي، تسعى السلطات العمومية منذ 2020 إلى النهوض بالقطاع الفلاحي والإنتاج الغذائي المحلي من خلال تبنيها مجموعة من السياسات واتخاذها لجملة من الإجراءات في إطار فك التبعية وتكريس السيادة الوطنية للغذاء.

نسعى من خلال دراستنا هذه إلى الكشف على حقيقة المفاهيم المرتبطة بمصطلحي الأمن الغذائي والسيادة الغذائية وإبراز أهمية هذه الأخيرة بالنسبة للجزائر باعتبارها عاملا مهما للتحرر من التبعية الغذائية للخارج ورفع مختلف التحديات والرهانات فيما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي للمواطن الجزائري خاصة في ظل الظروف المناخية والجيو سياسية الراهنة.

إشكالية الدراسة

إن السيادة الغذائية وكما يبدو أنها المفهوم الوحيد الذي يمكن أن يضع حدا للتبعية العالمية في مجال التغذية، ففي ظل مختلف التحديات التي تواجهها الجزائر بات لزاما على السلطات العمومية أن تتخذ مجمل الإجراءات لتكريس السيادة الغذائية على أرض الواقع وفي هذا السياق نطرح إشكالية الدراسة على النحو التالي: ما هي متطلبات تكريس السيادة الغذائية للجزائر؟.

فرضيات الدراسة

1/ مفهوم الأمن الغذائي كرس التبعية للأسواق العالمية للغذاء.

2/ معالجة اختلالات القطاع الفلاحي خطوة أساسية لتحقيق السيادة الغذائية للجزائر.

3/ تفرض السيادة الغذائية ضرورة تبني الدول لاستراتيجية بعيدة المدى.

المنهج المعتمد

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتبر الأنسب لطبيعة الدراسة.

2. الإطار النظري للدراسة

إن الحق في الغذاء من الحقوق التي لا يمكن لأي أحد أن ينكرها، فهو يشكل مسألة حياة أو موت، لذلك نجده يحتل مركز الصدارة في الأجندات الوطنية والدولية على حد سواء، ولقد تركز هذا الحق على المستوى العالمي في إطار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948. ففضية توفير الغذاء والقضاء على الجوع لما لها من أهمية على المستوى العالمي جعلها تتبوأ المرتبة الثانية لأهداف التنمية المستدامة لـ 2030، ويبدو أنه من الصعب أو حتى مستحيلا تحقيق هذا الهدف خاصة في ظل الظروف الراهنة لاسيما تداعيات الأزمة الصحية العالمية والتحديات المناخية والبيئية وهو ما تبرزه التقارير الصادرة عن المنظمات المتخصصة.

1.2 مفهوم الأمن الغذائي:

إن الاحتياجات الأساسية للإنسان متعددة ولعل أهمها الغذاء الذي يشكل عنصرا حيويا، إذ أن بقاء الإنسان واستمراره مرهون بمدى توفر هذا الغذاء، وهو ما جعل مسألة الحق في الغذاء تحتل أهمية كبيرة ضمن السياسات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة لما لها من تأثير على مستويات عدة لاسيما الاجتماعية والسياسية منها، ولقد ارتبط توفير الغذاء في مرحلة معينة بمصطلح الأمن الغذائي الذي يعتبر من بين المصطلحات الأكثر انتشارا واستخداما في خطابات السياسيين والمسؤولين الرسميين وكذلك من قبل المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الحقوقية.

أولا: تعريف الأمن الغذائي:

تعود جذور مفهوم الأمن الغذائي إلى سنة 1974 أثر انعقاد المؤتمر العالمي بروما، إذ ارتكز تعريفه آنذاك على أن: "لكل رجل وامرأة وطفل الحق غير القابل للتصرف في أن يتحرر من الجوع وسوء التغذية لكي ينمي قدراته الجسدية والعقلية...".¹ نلاحظ من خلال هذا التعريف أنه ربط الأمن الغذائي ببعدين أساسيين: الجوع وسوء التغذية.

ثم تطور المفهوم وتم توسيع أبعاده، فمؤتمر القمة العالمي للأغذية لسنة 1996 أقر بأن "الأمن الغذائي يتحقق عندما يكون لجميع البشر في جميع الأوقات إمكانية الحصول المادي والاقتصادي على أغذية كافية وآمنة ومغذية لتلبية احتياجاتهم من الطاقة وتفضيلاتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية".² وانطلاقا من محتوى التعريفين نجدهما ركزا على ضرورة الحصول على الغذاء وتوفره دون توضيح الوسائل والسبل للتحقيق ذلك.

وبالرجوع إلى الإطار العربي، فقد أجمع وزراء الفلاحة العرب في إطار إعلان تونس لسنة 1996 على تعريف الأمن الغذائي على النحو التالي: "توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين وبصفة مستمرة لكل أفراد الأمة العربية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا وبأسعار تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم"³، نلاحظ من خلال هذا التعريف أن الوزراء العرب مدركون تمام الإدراك ضرورة الاعتماد على القدرات الإنتاجية الداخلية بالدرجة الأولى وهو أمر ممكن التحقيق بالنظر إلى المقومات الفلاحية (الأراضي الواسعة واليد العاملة) التي تملكها الكثير من الدول العربية على غرار الجزائر ومصر والسودان.

ويمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي مطلق ونسبي، فالأول يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة بما يكفي أو يفوق الطلب المحلي وهذا مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي، أما النسبي فيعني قدرة الدولة على توفير الغذاء كليا أو جزئيا وضمان توفير الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.⁴ وللأمن الغذائي بعدين، بعد اقتصادي مرتبط بتوفير المواد الغذائية، وبعد أخلاقي يتعلق بالتزام المجتمع الدولي بتحمل المسؤوليات بخصوص احترام حقوق الإنسان ورعاية حق الفقراء والأفراد غير القادرين على الكسب أو العاجزين عن تأمين الغذاء الكافي.⁵

ثانيا: مؤشرات:

انطلاقا من تعريف الصادر عن مؤتمر القمة العالمي يركز الأمن الغذائي على أربع مؤشرات أساسية والمتمثلة في التالي:⁶

أ - **توفر الغذاء:** ويعني وجود كميات كافية، ويتعلق الأمر هنا بقدرات الدولة في توفير الغذاء من خلال الإنتاج أو الاستيراد، فهذا المؤشر يتيح استكشاف جوانب المعروض من الأغذية على سبيل المثال التدفقات المادية للغذاء إلى الداخل بما في ذلك إنتاج الأغذية وتجارتها وتوزيعها.

ب - **الحصول على الغذاء:** لكل شخص الحق في الحصول على الغذاء الكافي والمتنوع، يعكس هذا المؤشر قدرة الأفراد في الحصول على الغذاء من خلال الاهتمام بالعوامل المالية والاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك الإيرادات وأسعار المواد الغذائية والبنى التحتية.

ج - **الانتفاع:** يبين هذا المؤشر حالة التغذية للسكان والعوامل المؤثرة فيها مثل الوصول إلى البنى التحتية الأساسية الضرورية للاستفادة من الأغذية (المياه والصرف الصحي)، بالإضافة إلى أثر القيمة الغذائية لما يتناوله الفرد والتي تقاس من خلال المعايير الصحية مثل الهزال وفقر الدم.

د - **الاستقرار:** يركز المؤشر على العوامل التي تؤثر في توفر الأغذية وإمكانية الحصول عليها والاستفادة منها على مدار السنة أي دون انقطاع.

2.2 السيادة الغذائية: المفهوم والمبادئ

تعرف النظم الغذائية في العالم منذ عقود تغيرات سريعة ومعقدة، فلقد أثرت الاتجاهات الحديثة في مجال التصنيع والعولمة وسيطرة الطابع التجاري تأثيرا كبيرا على أنواع الأغذية المنتجة ودرجة تجهيزها وطرق استهلاك الإنسان لها، كما أثرت من جانب آخر تأثيرا سلبيا على البيئة وتوازنها، في إطار هذه الظروف ظهر مصطلح السيادة الغذائية كمفهوم مناهض للسياسات الليبرالية في المجال الزراعي والغذائي.

أولا: تعريف السيادة الغذائية

إن استمرار المجاعات والأزمات الغذائية دفع ببعض الحركات الاجتماعية وعلى رأسها حركة طريق الفلاح "via-campencina" إلى انتقاد مفهوم الأمن الغذائي وبدأ يثار مفهوم السيادة الغذائية.

ولقد ظهر مصطلح السيادة الغذائية على الساحة الدولية لأول مرة في إطار القمة العالمية للغذاء التي انعقدت بروما في 1996، إذ تم تعريفها على النحو التالي "حق الشعوب في الغذاء الصحي والملائم ثقافيا من خلال أساليب سليمة بيئية ومستدامة وحققها في تحديد طعامها والنظم الزراعية المناسبة للظروف الخاصة بها"⁷.

في عام 2007 وفي إطار المنتدى الدولي للسيادة الغذائية المنعقد في قرية "نيليني بمالي" تم تنقيح مفهوم السيادة الغذائية ليكون أكثر شمولية إذ تم تعريفها على النحو التالي: "حق الشعوب والمجتمعات المحلية والبلدان في تحديد سياساتها الخاصة بالزراعة والعمالة الزراعية وصيد الأسماك والغذاء والأراضي بطريقة ملائمة بيئيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا لظروفها، ويشمل الحق في الغذاء وإنتاج الغذاء وأن لجميع الناس الحق في النفاذ لغذاء آمن ومغذ ملائم ثقافيا والنفاذ لموارد إنتاج الغذاء والقدرة على إعالة أنفسهم ومجتمعاتهم. تولى السيادة الغذائية الأولوية لحقوق الناس والمجتمعات المحلية في إنتاج الغذاء واستهلاكه، سابقا للاعتبارات التجارية والأسواق العالمية"⁸.

فالسيادة الغذائية يمكن أن تكون الركيزة الأساسية لسياسة عامة للأمن الغذائي وهي تركز على الاعتراف لكل الشعوب والدول بحقهم في اختيار وسائل الإنتاج والغذاء بالشروط التي يختارونها بكل حرية واستقلالية وذلك من خلال تبني سياسات فلاحية ملائمة لضمان الأمن الغذائي.⁹

فمفهوم السيادة الغذائية يعطي دور رئيسي للفلاحين والمزارعين الصغار الذين ورثوا مهنتهم عن أجدادهم طوال قرون من جهة وللبعد الثقافي والبيئي لإنتاج الغذاء من جهة أخرى، وعليه فمفهومها يركز على الركائز التالية:¹⁰

- ✓ تشجيع أساليب الفلاحة المحلية التي يمتاز بها كل بلد وفي المقابل رفض كل السياسات الزراعية المفروضة من الخارج والتي لا تناسب الثقافة الزراعية المحلية.
- ✓ دعم وتوسيع الفلاحة الإيكولوجية وذلك من خلال استخدام البذور المنتجة محليا وليس تلك المحورة جينيا والتي يتم استيرادها من المخابر الأجنبية من جهة واستخدام الأسمدة البيولوجية التي تضمن إنتاج محاصيل زراعية صحية ونظيفة.

✓ إعطاء الأولوية للفلاح الصغير من خلال تقديم الدعم اللازم الذي يحتاجه وتوفير كل التسهيلات خاصة فيما يتعلق بالحصول على الأراضي وضمان بيع منتجاته بدون عراقيل.

ثانيا: مبادئ السيادة الغذائية

لقد وضع إعلان نيليني ستة مبادئ للسيادة الغذائية وهي:¹¹

✓ إعطاء الأولوية لتغذية السكان: فالسيادة تضع في مركز السياسات الغذائية والفلاحية والرعية والصيدلية الحق في غذاء كافٍ وصحي يحترم ثقافة المجتمع.

✓ تامين منتجي الغذاء: فالسيادة تقدر وتدعم الممارسات وكذا حقوق الرجال والنساء والفلاحين والمزارعين الصغار والصيادين البحريين ومربي المواشي، وهي ترفض السياسات والبرامج التي تحط من هؤلاء وتحدد سبل عيشهم.

✓ إنشاء أنظمة إنتاج محلية: السيادة الغذائية تقرب بين المنتجين والمستهلكين وتضعهم في قلب منظومة اتخاذ القرار حول المسائل الغذائية. فهي تحمي في الأسواق المحلية، المنتجين من الإغراق الناجم عن الواردات، وتحمي المستهلكين من الغذاء الفقير وغير السليم عن قصد، ومن المساعدات الغذائية غير الملائمة ومن المواد الملوثة بالكائنات الحرة جينياً. وهي تمكن من التصدي للمؤسسات والمعاهدات والممارسات التي تخضع للتجارة العالمية غير المستدامة وغير العادلة والتي تعطي سلطة هائلة وغير مشروعة للمنشآت فوق الوطنية.

✓ تعزيز الرقابة المحلية: تمنح السيادة الغذائية للمنتجين المحليين الحق في تسيير الإقليم والأراضي الحقول و المياه والبذور والمواشي والموارد البحرية، ويمكن هؤلاء استعمال هذا الحق وتوزيعه وفق نظم اجتماعية وبيئية مستدامة تمكن من المحافظة على التنوع.

✓ بناء المعارف والمهارات: تقوم السيادة الغذائية على المعارف والمهارات المحلية للمنتجين وعلى منظماتهم المحلية التي تحافظ على نظم الإنتاج والزراعة المحلية وتنميها لذلك فهي تسمح بتنمية برامج البحث العلمي الملائمة وترفض التكنولوجيات التي تخضع أجيال المستقبل وتهددها أو تلوثها على غرار الهندسة الجينية.

✓ العمل مع الطبيعة: السيادة الغذائية تستخدم مساهمات المحيط وفق الممارسات الزراعية والإنتاجية البيئية المتنوعة، والتي ترفع من مساهمة النظم البيئية، وتحسن القدرة على الصمود والتلاؤم لا سيما إزاء تغير المناخ، كما ترفض الممارسات التي تسيء إلى النظم البيئية، والزراعات الأحادية، والتربية المكثفة للماشية وذات الاستخدام الكبير للطاقة وممارسات الصيد المدمرة ومختلف أنماط الإنتاج الصناعي التي تدمر المحيط وتساهم في الاحتباس الحراري.

ومن كل ذلك نستنتج أن السيادة الغذائية تسعى إلى توفير الغذاء من خلال الاعتماد على القدرات المحلية بما يحافظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيئي والأنماط التقليدية والثقافية للإنتاج والاستهلاك وعلى حقوق الأجيال القادمة من خلال استدامة مختلف المنظومات الزراعية والبيئية.

ثالثاً: الأمن والسيادة: ماذا تخفيه المفاهيم؟

الكثير من الناس لا يميزون بين مصطلحي الأمن والسيادة رغم أن وراء كل واحد منهما خلفية ورهان كبير. إذ أن الإشكال بين مفهومي الأمن الغذائي والسيادة الغذائية لا يرتبط بمفردتي الأمن والسيادة فحسب بل يشمل خلفيات كل واحد منهما وآفاقه كمشروع سياسي، اقتصادي واجتماعي.¹²

وكما سبق توضيحه، مفهوم الأمن الغذائي المعتمد يتمحور حول مسألة توفير الغذاء دون أن يحدد السبل والكيفيات لتحقيق ذلك ولم يشترط ارتباطه بعملية الإنتاج المحلي، حيث أصبحت مهمة توفير الغذاء عابرة للجغرافيا وللحدود مقصية بذلك دور المزارع المحلي كعامل أساسي لإنتاج الغذاء.

تشير الكثير من التحليل والدراسات إلى أن كمية الغذاء في العالم كافية لإشباع حاجات سكان العالم، فنقص التغذية والجوع ليس بسبب ندرة الغذاء بل بسبب عامل الوصول إلى دخل مناسب وإلى موارد إنتاجية تسمح للسكان الفقراء إما إلى إنتاج أو شراء الغذاء.¹³ فالأسئلة التي تثار في هذا المجال، من ينتج الغذاء الذي يحتاجه سكان العالم؟ وكيف يمكن ضمان توزيع عادل للغذاء المتوفر حتى يتسنى للجميع الوصول إليه وتحقيق الأمن الغذائي المقترض؟.

فمفهوم الأمن الغذائي في حقيقة الأمر يمثل الخطاب الدولي الصادر عن الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والموجه بالتحديد إلى الدول النامية وهي تشير في إطاره أن المهم أن يتوفر الغذاء وينتقل بسهولة وبدون عراقيل، وفي حالة ما إذا حدث عجزا في أي منطقة - بصفة دائمة أو ظرفية - فالسوق سوف تؤدي دورها، وبالتالي لضمان الأمن الغذائي يتطلب تحرير التجارة خاصة فيما تعلق بالمواد الغذائية والزراعية.¹⁴ وتنطوي فكرة الاستيراد في حد ذاتها، بوصفها أداة من أدوات الاقتصاد الليبرالي، على تحليل مفاده أن الغذاء ليس سوى سلعة كباقي السلع، يتم تحديد سعرها وفقا لمنطق العرض والطلب في السوق العالمية. إضافة إلى ذلك يقع الاستناد إلى نظرية "الميزة المطلقة أو الميزة النسبية" المكرسة لمنطق تقسيم العمل الدولي والتخصص فيه. والتي بموجبها لم تعد عملية توفير هذا الغذاء خاضعة لشروط الإنتاج الفلاحي، بل صار منطق الربح ومراكمته هو الشرط الأساسي المحدد فيها.¹⁵

يتّضح لنا ممّا تقدّم أنّ مفهوم "الأمن الغذائي" لا يخلو من مغالطات خطيرة تُترجم مصالح النظام الليبرالي العالمي، عبر ما يشكّله من مؤسسات مالية دولية وحكومات وشركات، وتوظيفه لسلّاح الغذاء وفقا لأجندات التحكم في خيرات الشعوب ومقدّراتها، فالأمن الغذائي هو في النهاية ليس إلا تعبيرا عن ضمان ديمومة أمن ومصالح المستثمرين العالميين في تجارة الغذاء.¹⁶

وفي المقابل فإن ظهور مفهوم السيادة الغذائية كان نابعا من الإدراك الواعي لعظم شأن سيطرة القوى الكبرى، فالمزارعين المحليين عبروا عن عمق ما يعانونه من عراقيل تحد من قدراتهم الإنتاجية، فمفهوم السيادة الغذائية هو في حقيقة الأمر حالة رفض واعية ومحاولة لإحداث قطيعة مع السياسات الزراعية الليبرالية من خلال وضع مجموعة من المبادئ التي تؤسس إلى إقامة استراتيجية فلاحية جديدة أساسها المزارع المحلي القدرات الذاتية لإنتاج وتوفير الغذاء. ما يمكن تأكيده في الواقع، أن مفهوم السيادة الغذائية أتت على النقيض من مفهوم الأمن الغذائي. ففي حين يدعو هذا الأخير إلى مزيد التعويل على آلية استيراد الاحتياجات الغذائية، تُولّ السيادة الغذائية الأهمية المطلقة لضرورة دعم الإنتاج المحلي، وفي حين ينبنى مفهوم الأمن الغذائي على الدور المركزي للأسواق العالمية في مسألة توفر الغذاء تنتصر السيادة الغذائية إلى حق الدول عبر إشراك المزارعين والمزارعات في تحديد سياساتها.¹⁷ ومن جانب آخر، فمن المؤكد أن ما لا تفرقه الدول المحتكرة للأسواق العالمية في مجال الغذاء هو أن مفهوم السيادة لا يهتمها لأنها تملكها أصلا ولا تفتقدها، فهذه الدول تدعم مزارعيها بمختلف الأشكال وتواصل فرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة بما يحقق مصلحتها.¹⁸

3. السيادة الغذائية للجزائر: الواقع والتحديات:

تعتبر الجزائر أحد الأطراف الدولية التي تعهدت من خلال الوثائق الدولية بتحقيق الأمن الغذائي على المستوى الوطني، وهي تسعى منذ استقلالها إلى توفير الاحتياجات الغذائية لمواطنيها، ولذلك عملت جاهدة على تطوير القطاع الفلاحي في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي، رغم ذلك بقيت فاتورة استيراد المواد الغذائية تلتهم جزءا كبيرا من مداخل الدولة من العملة الصعبة. فارتباط تموين السوق المحلية في بعض احتياجاتها بالأسواق العالمية وفي ظل الأوضاع المؤثرة على هذا التموين تقف الجزائر أمام تحدي كبير مرتبط بتكريس السيادة الغذائية التي تعتبر ضرورة ملحة لدعم توفير الغذاء كما ونوعا.

1.3 أهمية السيادة الغذائية للجزائر في ظل استمرار التبعية الخارجية:

من خلال دراسته حول الفقر، التي نشرت نهاية العام 2021 على موقعه الإلكتروني، صنف برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، الجزائر في فئة البلدان التي تقل فيها نسبة الأشخاص الذي يعانون من سوء التغذية عن 2.5 % من العدد الإجمالي للسكان، وذلك خلال الفترة الممتدة بين 2018-2020، حيث يعد البلد الوحيد في إفريقيا الذي لم يتعد هذه العتبة وبذلك فالجزائر تصنف الأولى إفريقيا في مجال الأمن الغذائي.¹⁹ فحقيقة أن الجزائر لم يسبق أن واجهت أزمة غذائية ولكن لا بد من الإشارة إلى أن تحقيق الأمن الغذائي ارتبط في بلادنا في جزء منه بالأسواق العالمية التي تغطي الفجوة في قدرات القطاع الفلاحي، فهذا الأخير ورغم مجمل الجهود التي بذلت منذ الاستقلال ظل يعاني من عدة اختلالات أثرت على قدراته في تلبية الطلب المتزايد من الاحتياجات الغذائية للمواطنين وهو ما عمق تبعية الجزائر في مجال الغذاء.

ورغم أن السلطات العمومية عملت منذ أزمة 2014 على تقليص فاتورة الاستيراد، إلا أنه وبسبب ضعف الإنتاج وضرورة سد حاجات المواطنين فهي مجبرة على مواصلة الاعتماد على الأسواق الخارجية وهو ما يكلفها أموالا كبيرة. مثلت واردات المواد الغذائية 27% من مجمل ما تستورده الجزائر وقدرت بـ 7.785 مليار دولار في نهاية سبتمبر 2022 بعد ما كانت مقدرة بـ 6.643 مليار دولار في نهاية سبتمبر 2021 أي بزيادة 1.141 مليار دولار حيث مست هذه الزيادة بالدرجة الأولى واردات الحبوب (+1.145 مليار دولار).²⁰ ومن خلال دراسة قام بها بنك الجزائر بينت أن مؤشر الواردات يبدو أنه من المحددات الرئيسية للتضخم مما يؤكد حقيقة أن ضعف الإنتاج المحلي يجعل الجزائر عرضة لتقلبات الأسعار العالمية ويعرضها للأزمات والمخاطر، فحسب الإحصائيات وصل معدل التضخم إلى 9.2% في أكتوبر 2021 ويرتبط السبب الرئيسي في الارتفاع الكبير لأسعار المواد الغذائية التي حطمت رقما قياسيا لم تشهده منذ 2012 من جهة، وانخفاض قيمة العملة الوطنية من جهة أخرى.²¹ ولقد أدى ارتفاع معدل التضخم إلى انخفاض محسوس في القدرة الشرائية للمواطنين.

و من هنا يبدو جليا أهمية بل وضرورة تحقيق السيادة الغذائية للجزائر، ويؤكد الخبراء في المجال الفلاحي أن السيادة لم تعد مقتصرة على الاكتفاء الذاتي وإنما التحرر التام من قيود التبعية وتحقيق الكرامة الغذائية، فكل دولة تتوفر على كرامتها الغذائية الخاصة التي تعني "ضمان تغذية سليمة وكافية لسكانها وكذلك التوفر على سياستها الغذائية وضمان استمرارية تقليدها الغذائي و الزراعات الخاصة بمنطقة ومنتجاتها المحلية"، وهو ما يقتضي ضرورة تطوير فلاحية وطنية مستدامة تتمحور حول المنتجات الاستراتيجية من اجل تعزيز الأمن الغذائي للبلاد والوقاية من تقلبات أسعار المنتجات الفلاحية في الأسواق العالمية من خلال تخصيص مزيد من مساحات المنتجات الأساسية وتطوير الزراعات ذات الاستهلاك الواسع خاصة الحبوب وإنتاج الزيوت النباتية والسكر بهدف تعويض الواردات بالإنتاج المحلي.

2.3 سياسة الدولة الرامية إلى تحقيق السيادة الغذائية:

تدرك الجزائر جيدا مخاطر الضغوطات الجيوإستراتيجية، والأزمات الاقتصادية العالمية، وتأثيراتها على تأمين الغذاء، وعلى هذا الأساس، حرصت الحكومة على وضع سياسات قريبة المدى لحماية البلاد من أي مخاطر محتملة. لذلك ستكون التحديات القادمة هي ضمان "غذاء الجزائريين" بطاقات وإمكانات محلية، تمكن من فك الارتباط بالأسواق الدولية، لاسيما فيما يتعلق بالمواد واسعة الاستهلاك التي تمثل رقما صعبا في فاتورة الاستيراد و تلتهم جزءا كبيرا من مداخل الدولة النفطية، في وقت تتوفر كل الإمكانيات التي تسمح بإنتاجها محليا بأقل تكلفة، ويمكن تصديرها بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي.

أولاً: السياسة الفلاحية كأساس لتكريس السيادة الغذائية:

لعل المهمة الرئيسية للقطاع الفلاحي في أي بلد تتمثل في توفير الغذاء للسكان، لذلك فمن الواجب الاهتمام بهذا القطاع ودفع قدراته الإنتاجية وهو ما تسعى إلى تحقيقه السلطات العمومية في الجزائر في سبيل فك التبعية الغذائية وتخفيض فاتورة الاستيراد وتنويع الاقتصاد الوطني.

إن مفهوم السيادة الغذائية وكما سبقت الإشارة إليه يكرس الحق في الاختيار الحر للسياسات الزراعية لكل بلد والنهوض بالممارسات الزراعية لكي تكون مستدامة وتراعي متطلبات الحفاظ على الصحة والتنوع البيئي.

ولقد وضعت الحكومة في إطار برنامج عملها لسنة 2020 هدف تجسيد سياسة فلاحية مستدامة ترمي إلى تعزيز السيادة الغذائية والحد من اختلال الميزان التجاري للمنتجات الغذائية الأساسية والمساهمة بشكل فعال في التنويع الاقتصادي، وفي هذا الإطار وضعت أهدافا تسعى لتحقيقها في أفق 2024 نذكر منها:²²

- ✓ تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية من خلال رفع إنتاج القطاع الفلاحي وإنتاجيته.
 - ✓ تطوير نموذج فلاحي ريفي جديد يفضل الاستثمار الخاص وبروز جبل جديد من المنتجين.
 - ✓ تحسين تنافسية المنتجات الزراعية الغذائية.
 - ✓ ضمان تنمية مستدامة ومتوازنة للأقاليم الريفية لاسيما المناطق الجبلية والصحراوية.
- ولقد وضعت في إطار هذا المخطط السبل لتحقيق هذه الأهداف نذكر بعضها:
- ✓ تنمية الإنتاج من خلال توسيع المساحات المسقية وتعميم استخدام الأنظمة المقتصدة للمياه والطاقت المتجددة في الفلاحة.
 - ✓ رفع الإنتاج والإنتاجية للفلاحين من خلال :
 - استخدام التقنيات العصرية في ميدان الفلاحة.
 - عصنة برامج البذور والمغروسات والشتائل وتعزيز أنظمة اليقضة الصحية والصحة النباتية.
 - ترقية المنتجات الفلاحية والغابية التي تتوفر الجزائر بشأها على مزايا مقارنة يمكن أن تسمح بتنمية الصادرات.
 - تعزيز نظام التصديق ورسم المنتجات وترشيد الاستيراد.
 - ✓ الاستغلال العقلاني للعقار الفلاحي من خلال تعزيز الجهاز القانوني ويتحقق ذلك من خلال:²³
 - تطهير واسترجاع الأراضي غير المستغلة وإعادة تخصيصها لفائدة الاستثمارات الزراعية.

- تسهيل الانطلاق الفعلي للمشاريع الاستثمارية من أجل استصلاح الأراضي في الصحراء والهضاب العليا.

✓ وضع نظام جديد للتمويل الفلاحي لصالح المستثمرات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة.

✓ دعم قدرات التخزين في غرف التبريد خاصة في الصحراء.

✓ إطلاق جهاز خاص للتنمية الفلاحية والريفية للمناطق الجبلية حول النشاطات:

- تكثيف المزروعات الموجودة وتوسيع غرس الأشجار المثمرة.

- إنشاء وحدات صغيرة لتربية المواشي.

- تثمين المنتجات التقليدية والمهن الريفية.

وفي إطار مخطط عمل الحكومة لسنة 2021 تم التأكيد على تعزيز الأمن الغذائي وترقية القطاع الفلاحي من خلال تسخير كل الأدوات اللازمة في إطار سياسة منسجمة، وبينت في إطار هذا المخطط الأعمال ذات الأولوية التي تسعى إلى تحقيقها في أفق 2024 نذكر منها:²⁴

✓ تكثيف الإنتاج من أجل تحقيق إنتاجية أفضل مع تشجيع زيادة العرض المحلي وتقليص استيراد المنتجات الفلاحية والزراعات الاستراتيجية والصناعية (الحبوب، والسلجم، الذرة والشمندر السكري ... إلخ).

✓ ترقية الاستثمار الخاص أساسا من خلال تسهيل الحصول على العقار والقضاء على البيروقراطية التي تعيق النشاط الاقتصادي (الشباك الوحيد).

✓ تنمية المناطق الريفية من خلال استحداث أقطاب زراعية مندمجة باعتبارها أحد المراكز التوجيهية لاستراتيجيات التطور الفلاحي والريفي.

✓ تفعيل برامج إنتاج البذور والشتلات والنباتات المولدة.

✓ عصنة الفلاحة، من خلال إدراج الابتكار والرقمنة.

وترمي هذه الإجراءات إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها:²⁵

✓ ترقية تطوير الإنتاج الفلاحي، ولاسيما الزراعات الاستراتيجية والمنتجات واسعة الاستهلاك قصد ترشيد استيراد الحبوب والحليب، من خلال إعداد خارطة للمناطق ذات قدرات كامنة وتوسيع المساحات المسقية.

✓ تطوير الزراعات الصناعية لتقليص الاستيراد والتغطية الشاملة أو الجزئية للحاجات من الزيوت والسكر وأغذية الأنعام.

✓ تنمية العقار الزراعي من خلال ترقية الاستثمار في الجنوب وتطهير العقار واستعادة الأراضي غير المستغلة وتأمين أصحاب المستثمرات من خلال تسوية وضعيتهم.

- ✓ تعزيز التأطير المالي والتأمين الفلاحي والحماية الاجتماعية من خلال استحداث القرض التعاوني الريفي ووضع ترتيبات للتأمين على الكوارث الزراعية والتغطية الاجتماعية للفلاحين.
- ✓ حماية الموارد الطبيعية وتنمية الفضاءات الريفية لتحقيق استقرار سكان الريف والحفاظ على الإيرادات.

فيبدو من كل هذا أن هناك إرادة سياسية لإزالة الاختلالات التي يعاني منها القطاع الفلاحي والارتقاء بقدراته وكفاءاته الإنتاجية باعتباره المصدر الأساسي لتوفير الغذاء محليا، غير أنه ما يلفت الانتباه أن السياسات المسطرة هي قصيرة المدى وبالتالي فالأهداف المنتظرة منها هي معالجة الأوضاع الراهنة والمرتبطة أساسا بارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية وندرة بعض المواد الغذائية التي تعاني منها السوق الجزائرية بصفة دورية. ومن جانب آخر نحن ندرك تمام الإدراك أن السياسات رغم أهميتها فهي لا تكفي، فالمهم أن يتم تركيزها على أرض الواقع.

ثانيا: الإجراءات المتخذة لتكريس السيادة الغذائية:

لقد تم الشروع فعلا في تكريس تلك السياسات المتضمنة في برنامج عمل الحكومة لسنة 2020 على أرض الواقع من خلال الإجراءات التالية:

1/ إنشاء بنك البذور:

يعتبر بنك البذور أحد دعائم السيادة الغذائية، ففي ظل التدهور الحاد في التوازن البيئي يمثل هذا البنك حصنا واقيا لمختلف أصناف البذور والنباتات المحلية، لإنشاء البنك الوطني للبذور سيضع الزراعة الجزائرية في الطريق السليم ويمكنها من المساهمة الفعالة في تحقيق الأمن الغذائي من خلال ترقية الإنتاج الوطني للبذور بشكل يحقق السيادة في هذا المجال، ويعود مشروع إنشاء بنك البذور إلى سنة 1988، لكنه لم يرى النور آنذاك بسبب العراقيل "البيروقراطية" المختلفة.

ولقد تم تدشين البنك الوطني للبذور يوم 11 أوت 2021، على مستوى المركز الوطني لمراقبة البذور والشتائل وتصديقها بالجزائر العاصمة، وتمثل مهمة هذا البنك في احتواء مجمع وسلالات البذور الوافدة من مختلف المعاهد التقنية ومراكز البحث في الجزائر، للحفاظ على التنوع البيولوجي، والحد من فقدان الموروث الجيني، وللحفاظ على حيوية البذور. وفي هذا الإطار تراهن الحكومة على مراكز ومعاهد البحث العلمي والمخابر الجامعية، حتى ترفع من إنتاجية الأراضي بمردود 50 قنطارا في الهكتار، باعتبار أن الاعتماد بصفة كلية على الإنتاج المحلي من البذور في الزراعة يمثل تحديا كبيرا، ينبغي على القطاع الفلاحي تكثيف جهوده للنجاح في تحقيقه.²⁶

2/تقييد استيراد الحبوب الجافة:

منعت وزارة التجارة وترقية الصادرات الجزائرية الخواص من استيراد الأرز والحبوب الجافة، حسب تعليمية نشرتها الجمعية المهنية للبنوك والهيئات المالية، وتنص التعليمية الصادر في 2023/02/90 على أن يبقى الديوان الجزائري المهني للحبوب الجهة الوحيدة المخولة باستيراد هاتين المادتين.

ويندرج هذا الإجراء في إطار الجهود الحكومية الرامية إلى وضع حد للمضاربة في هذه المواد الأساسية وضمان استقرار الأسواق وأيضاً ترشيد الواردات، حيث تسعى الحكومة من خلال منح رخصة استيراد هذه المواد للديوان الجزائري المهني للحبوب لتنظيم وتأطير العملية، وتشجيع المنتج المحلي، وضمان أن يكون الاستيراد قدر الحاجة، وبأسعار في متناول المواطن بعيداً عن المزايدات المرتبطة بالعرض والطلب والمضاربة والتحكّم في احتياجات الجزائريين، مع منح الأولوية للمنتج الجزائري في الأسواق المحلية وتشجيعه.²⁷

3.3 تحديات ومتطلبات تحقيق السيادة الغذائية:

أولاً: التحديات والرهانات

تبين الإحصائيات أن عدد سكان الجزائر سيقارب 65 مليون في آفاق 2050، أي بزيادة مقدرة بحوالي 45% على ما هو عليه حالياً وبالتالي الطلب على المنتوجات الفلاحية والغذائية سيرتفع في نفس الاتجاه وهو ما يستدعي ضرورة استغلال الأمثل للقدرات الفلاحية، وفي المقابل تشير التقديرات حول احتياطي النفط أنه يكفي لقراءة 27 عاماً إذا ما بقيت وتيرة الاستهلاك على حالها²⁸ وهو ما يعني زوال المورد المالي الأساسي الذي يغطي فاتورة الاستيراد، وبالتالي فالأمر يتطلب فعلاً رفع مجمل التحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني بصفة عامة والقطاع الفلاحي على وجه الخصوص.

ومن ناحية أخرى تطرح التغيرات المناخية تحديات هامة لمستقبل البلاد، فإنه من الخطأ القول بأن الجزائر تملك قدرات فلاحية هامة، في وقت تعاني فيه من عدة مشاكل أهمها شح المياه وارتفاع درجات الحرارة وانجرافات التربة وملوحة المياه، فضلاً على الغزو العمراني في المناطق الزراعية.²⁹ فالرهان الذي تواجهه الجزائر هو:³⁰

- ✓ تحويل عميق للقطاع الفلاحي لتحقيق كفاءته الإنتاجية.
- ✓ خلق مناصب شغل وتحسين المستوى المعيشي للفلاحين.
- ✓ بيئياً: خفض الأثار السلبية على البيئة.
- ✓ اقتصادياً: خلق المزيد من الثروة خارج قطاع المحروقات.

ثانيا: متطلبات تحقيق السيادة الغذائية للجزائر

- إن تحقيق السيادة الغذائية للجزائر ليس بالأمر السهل نتيجة للتحديات الكبيرة التي يواجهها القطاع الفلاحي لا سيما المناخية منها من جهة والتبذير الغذائي الكبير الذي يعرفه المجتمع الجزائري من جهة أخرى، ولكن في نفس الوقت تحقيقها ليس مستحيلا فهو يتطلب:³¹
- ✓ ضرورة الخروج من المنطق القصير المدى والآني الذي يميز السياسات الحالية وتبني نموذج قائم على رؤية بعيدة المدى.
 - ✓ وضع استراتيجية شاملة للقطاع الفلاحي من خلال إشراك جميع فواعل الاقتصاد الوطني.
 - ✓ تنمية فلاحية مستدامة والتي ترمي إلى خفض الآثار السلبية الاجتماعية والبيئية للنشاطات الفلاحية.
 - ✓ نقل تكنولوجيا يتركز على أسس وتطبيقات الزراعة البيئية الحديثة من خلال الجمع بين معرفة وخبرة المزارعين المحليين ووضع حد لسيطرة المعرفة التكنولوجية المستوردة من الخارج.
 - ✓ زراعة جوارية مستدامة مركزة على خصائص وطبيعة مختلف الأقاليم (هضاب، سهول... إلخ)
 - ✓ الإدماج الصارم والكلّي للتحديات المناخية.
 - ✓ الاستعانة بتراث الزراعة العربية الأندلسية في الدورات التدريبية، حيث تمكن هذه الأخيرة من حشد موارد الري وتسخير معارف رفيعة المستوى في مجال علم النبات وتنوع المحاصيل والتكيف مع نوعية التربة.
 - ✓ ضبط الاستهلاك من خلال تعديل أنماط الاستهلاك.

4. الخاتمة:

إن تحقيق السيادة الغذائية يمثل أهم الرهانات التي يجب على الجزائر رفعها، فالأمر لم يستقر عند مجرد تحقيق الأمن الغذائي المرتبط في جزء منه بالإمدادات الخارجية التي كرسّت التبعية، ولكن الوضع الحالي وبكل مضامينه أصبح يتطلب وبصفة ملحة ضرورة التحرر التام من الأسواق العالمية. فالسياسات التي تبنتها الجزائر في السنوات الأخيرة لإصلاح القطاع الفلاحي من جهة والإجراءات التي جسدت على أرض الواقع لتكريس السيادة الغذائية رغم أهميتها تبقى غير كافية، فتحقيق السيادة الغذائية يستدعي الخروج من الحلول الظرفية قصيرة المدى كالتي تميزت بها السياسات الحالية وتبني استراتيجية واضحة المعالم وبعيدة المدى لتطوير الاقتصاد الوطني بصفة عامة والقطاع الفلاحي بصفة خاصة، فالسيادة الغذائية ترتبط ارتباطا وثيقا بالسيادة الوطنية باعتبار أن الدولة التي لا تأكل مما تزرع يبقى كيانها مخترقا، لذلك يستدعي الأمر تحقيق ما يلي:

- الاستغلال الأمثل لكل القدرات الفلاحية التي تملكها الجزائر.

- تكثيف الجهد الوطني الرامي إلى تشجيع البحث العلمي في المجال الفلاحي بما يسمح الاستفادة من ثمار التقدم وكسب تقنيات حديثة تكفل زيادة الإنتاج كما وكيفا.
 - دعم المزارعين والفلاحين الصغار من خلال توفير الموارد المادية المختلفة والتقليل من نسبة الضرائب.
 - ضرورة التحسيس والتوعية المستمرة للمواطنين من أجل ترشيد استخدام الغذاء وحمايته من التلوث.
5. الهوامش:

- ¹ الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر الأغذية العالمي، روما 15-16 نوفمبر 1974، ص5
- ²Declaration de Rome sur la sécurité alimentaire mondiale, 13-17 novembre 1996, vue le 26/12/2022 <https://bit.ly/3A4rs76>.
- فراس عباس فاضل البياتي، الأمن البشري بين الحقيقة والزيف: المجتمع العراقي أمودجا، دار غيداء للنشر والتوزيع، العراق، 2010،³ ص 80.
- ⁴أبو بكر عبد الله سليمان الطيب، الفجوة الغذائية وضرورة تحقيق الأمن الغذائي، مجلة الإستراتيجية والأمن الوطني، العدد 3، ماي 2009، ص121.
- ⁵أحمد ديبش، مروءة بوقدوم، الأمن الغذائي العالمي: تحد ورهان، مجلة أبعاد اقتصادية، الجزائر، المجلد 11، العدد 2، 2021، ص 553.
- ⁶ الأمم المتحدة، الاسكوا، رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية، 2019، ص 12، شوهدي في 2022/12/23 على الرابط: <https://bit.ly/3A5fwSN>
- *ظهرت في ماي 1993 خلال مؤتمر احتضنته مدينة مونس البلجيكية، و هي حركة عالمية تشكلها 182 منظمة محلية و وطنية 81 دولة، مقرها الرئيسي مدينة هراري "زبابوي".
- ⁷Déclaration de Rome, op cit.
- ⁸Nyéleni 2007, forum pour la souveraineté alimentaire, Sélingué, Mali, 23-27 février 2007, p13.
- ⁹Saïd Alahyane, La souveraineté alimentaire ou le droit des peuples à se nourrir eux même, politique étrangère, automne 2019, p167.
- ¹⁰ هشام بوجبوط، لافيا كامبيسينا: السيادة الغذائية تعتمد على صغار المزارعين و البذور و 2022/12/20 على الرابط: bit.ly/3GxEcqF
- ¹¹Nyéleni 2007, op.cit, p76.
- ¹²عسان خليفة، الفلاحة التصديرية تفوض السيادة الغذائية وتُحاصر صغار الفلاحين في تونس والمغرب، منظمة الحرب على العوز، ديسمبر 2019، ص 8، شوهدي في 2023/01/05 على الرابط: <https://bit.ly/3oeZ3sx>
- ¹³عباس غالي الحديشي، السيادة الغذائية نحو نظام غذائي عالمي جديد، مجلة مداد الأدب، مجلد 2019، ص 559.
- ¹⁴ Maurice Oudet, Le poids des mots : sécurité alimentaire ou souveraineté alimentaire il est temps de choisir ?, semences de la biodiversité, n°27, mai 2004, p 1
- ¹⁵في خدعة المفاهيم ما بين الأمن الغذائي والسيادة الغذائية: أين تتموقع الشعوب، 2019/07/19، شوه 2022/12/24 على الرابط: bit.ly/3KQYId1
- ¹⁶ نفس المرجع
- ¹⁷عسان خليفة، نفس المرجع السابق، ص 10
- ¹⁸ Maurice Oudet, op.cit, p1.

- ¹⁹ تقرير دولي: الجزائر الأولى إفريقيا في الأمن الغذائي، شوهدي في 2022/12/22 على الموقع: <https://bit.ly/3UKLNIf>
- ²⁰ La banque d'Algérie, tendance monétaires et financières, neuf premiers mois 2022, p17, vue le 19/01/2023, sur le lien: <https://bit.ly/41uSzUM>.
- ²¹ La banque d'Algérie, les déterminants de l'inflation en Algérie analyse économique sur la période 2011 – 2021, novembre 2022, p15, vue le 19/01/2023 sur le lien: <https://bit.ly/3Aj59el>
- ²² R.A.D.P, services du premier minisre, Plan d'action du gouvernement pour la mise en œuvre du programme du président de la république, 16/02/2020, p27.
- ²³ Ibid, p28.
- ²⁴ R.A.D.P, services du premier minisre, Plan d'action du gouvernement pour la mise en œuvre du programme du président de la république, septembre 2021, p36.
- ²⁵ Ibid, pp36,37.
- ²⁶ أمين حمدوي بنك البذور " خطة جزائرية لتأمين الأمن الغذائي دون اللجوء للخارج", 2022/08/12, شوهدي في الرابط: <http://bit.ly/43ghIJQ>, 2023/01/15.
- ²⁷ تقييد استيراد الحبوب الجافة كهاجس المضاربة و مخاوف إرتفاع الأسعار، 2023/02/11، شوهدي في 2023/02/25 على الرابط: <https://bit.ly/43x1E14>
- ²⁸ علي يحيى، مخزون البترول في الجزائر يكفي لـ 27 عاما فقط، 2020/04/27، شوهدي في 2023/01/16، على الرابط: <https://bit.ly/3mCZ492>
- ²⁹ CAPC, revue de presse, Présentation de l'étude sur: « De la sécurité et la souveraineté alimentaire », 27/03/2022, p 26.
- ³⁰ R.A.D.P, conférence nationale sur le plan de relance pour une économie nouvelle. Alger : palais des congrès, 18, 19/08/2020, p9.
- ³¹ Omar Ben Saoud, de la sécurité à la souveraineté alimentaire, Alger : hôtel El Aurassi, 26/03/2022 p79 .

6. قائمة المراجع:

أ – باللغة العربية

- 1/ الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر الأغذية العالمي، روما 15-16 نوفمبر 1974
- 2/ الأمم المتحدة، الاسكوا، رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية، 2019، ص 12، شوهدي في 2022/12/23 على الرابط: <https://bit.ly/3A5fwSN>
- 3/ البياتي فراس عباس فاضل، الأمن البشري بين الحقيقة والزيغ: المجتمع العراقي أنموذجا، دار غيداء للنشر والتوزيع، العراق، 2010.
- 4/ الحديثي عباس غالي، السيادة الغذائية نحو نظام غذائي عالمي جديد، مجلة مداد الأدب، مجلد 2019.
- 5/ الطيب أبو بكر عبد الله سليمان، الفجوة الغذائية وضرورة تحقيق الأمن الغذائي، مجلة الإستراتيجية والأمن الوطني، العدد 3، ماي 2009.
- 6/ بوجوط هشام، لافيا كامبسينا: السيادة الغذائية تعتمد على صغار المزارعين و البذور و 2022/12/20 على الرابط: bit.ly/3GxEcqF
- 7/ ديبش أحمد، بوقدم مروة، الأمن الغذائي العالمي: تحد ورهان، مجلة أبعاد اقتصادية، الجزائر، المجلد 11، العدد 2021، 2.
- 8/ حمدوي أمين، بنك البذور " خطة جزائرية لتأمين الأمن الغذائي دون اللجوء للخارج", 2022/08/12، شوهدي في الرابط: <http://bit.ly/43ghIJQ>, 2023/01/15.

9/ يحيى علي، مخزون البترول في الجزائر يكفي لـ 27 عاما فقط، 27/04/2020، شوهد في 16/01/2023، على الرابط:

<https://bit.ly/3mCZ492>

10/ في خدعة المفاهيم ما بين الأمن الغذائي والسيادة الغذائية: أين تتموقع الشعوب، 19/07/2019، شوه 24/12/2022 على

الرابط: bit.ly/3KQyId1

11/ تقييد استيراد الحبوب الجافة كهاجس المضاربة ومخاوف إرتفاع الأسعار، 11/02/2023، شوهد في 25/02/2023 على

الرابط: <https://bit.ly/43x1E14>

تقرير دولي: الجزائر الأولى إفريقيا في الأمن الغذائي، شوهد في 22/12/2022 على الموقع: <https://bit.ly/3UKLNif>

13/ خليفة غسان، الفلاحة التصديرية تقوض السيادة الغذائية وتحاصر صغار الفلاحين في تونس والمغرب، منظمة الحرب على العوز،

ديسمبر 2019، ص 8، شوهد في 05/01/2023 على الرابط: <https://bit.ly/3oeZ3sx>

ب- باللغة الأجنبية

1/ Ben Saoud Omar, de la sécurité à la souveraineté alimentaire, Alger :hôtel El Aurassi, 26/03/2022.

2/ CAPC, revue de presse, Présentation de l'étude sur : « De la sécurité et la souveraineté alimentaire », 27/03/2022.

3/ Declaration de Rome sur la sécurité alimentaire mondiale, 13-17 novembre 1996, vue le 26/12/2022 <https://bit.ly/3A4rs76>.

4/ La banque d'Algérie, tendance monétaires et financières, neuf premiers mois 2022, p17, vue le 19/01/2023, sur le lien: <https://bit.ly/41uSzUM>.

5/ La banque d'Algérie, les déterminants de l'inflation en Algérie analyse économique sur la période 2011 – 2021, novembre 2022, p15, vue le 19/01/2023 sur le lien : <https://bit.ly/3Aj59el>

6/ R.A.D.P, services du premier minisre, Plan d'action du gouvernement pour la mise en œuvre du programme du président de la république, 16/02/2020, p27.

7/ R.A.D.P, services du premier minisre, Plan d'action du gouvernement pour la mise en œuvre du programme du président de la république, septembre 2021.

8/ R.A.D.P, conférence nationale sur le plan de relance pour une économie nouvelle. Alger :palais des congrès, 18, 19/08/2020.

9/ Oudet Maurice, Le poids des mots :sécurité alimentaire ou souveraineté alimentaire il est temps de choisir ?, semences de la biodiversité, n°27, mai 2004 .

10/ Nyéleni 2007, forum pour la souveraineté alimentaire, Sélingué, Mali, 23-27 février 2007.

Alahyane Saïd, La souveraineté alimentaire ou le droit des peuples à se nourrir eux même, politique étrangère, automne 2019 .